المحاضرة الرابعة- مقرر: علم الإنسان الثقافي ف٢- السنة الأولى- قسم علم الاجتماع

د. أميرة عرقسوسي

عنوان المحاضرة: قوانين الثقافة

قوانين الثقافة ثلاثة، وهي:

أولاً: قانون انتقال الثقافة من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل

ثانياً: قانون الانتشار الثقافي

ثالثاً: قانون التخلي والاكتساب

وفيما يلي شرح لكل قانون من القوانين أعلاه:

أولاً- قانون انتقال الثقافة من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل:

الثقافة: مجموعة من العناصر المادية والاجتماعية المشتركة بين الفرد وأسرته وجماعته ومجتمعه، والأجيال تقوم بنقل الثقافة بواسطة التعليم والتجربة والاكتساب وعن طريق التراث الشفهي والمكتوب.

فالثقافة موجودة في سلوك الناس الاجتماعي، وتنتقل من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل بواسطة الأجيال، أي من الآباء للأبناء، ومن الأخوة الكبار إلى الصغار، وذلك عبر التعلم والتجربة والاكتساب.

وهذا يعني أن هذا الانتقال يشكل قانونها الأساسي، ولولاه لما كان ثمة وحدة أو تشابه أو تماثل في الشخصية الاجتماعية للمجتمع سواء في الماضي أم في الحاضر. ولكن هناك أشكال من الانقطاع بين هذه الشخصيات تفقد فيها بعض علاقات القربى وعناصر من التراث المشترك...إلخ.

والجدير بالذكر أن الثقافة لا تنتقل على وتيرة واحدة، ومثال على ذلك: موضة اللباس وبعض آداب الضيافة والأكل والشرب والسهر...إلخ. لأن الثقافة كما يقول (رالف لنتون): ذات سياق متواصل، وأن المشاركة التي تبرر إدخال عنصر ما في شكل ثقافي متكامل تقرر بالنسبة إلى السياق الاجتماعي الثقافي المتواصل وليس بالنسبة إلى ما تكون عليه تلك الثقافة في وقت معين.

ثانياً- قانون الانتشار الثقافي:

إذا كانت الثقافة تحتل جانباً مهماً في قيام البناء الاجتماعي بمهامه، فإنها من أكثر الجوانب أهمية في استمرار المجتمعات وتطورها من طور إلى آخر.

وهذه العلاقة الجدلية بين المجتمع وثقافته هي التي تشكل شرط تطور الثقافة وتغير وظائفها وتبدلها، وهي المسؤولة أيضاً عن انتقال الثقافة من جيل إلى آخر، فالثقافة تتطور بالانتشار داخل البنى الاجتماعية، ومن بينة اجتماعية داخلية إلى بنية اجتماعية في مجتمع آخر. وتأتي خاصية انتشار الثقافة من خلال طبيعة الإنسان الاجتماعية، وعن طريق حركة الثقافة يحصل الاحتكاك والتعلم والاكتساب، فالأديب الناشئ يحاكي الأديب الذي يتميز بأسلوب معين في الكتابة ويحاول أن يقلده...إلخ.

مما تقدم يتبين أن العناصر الثقافية في حالة انتقال وانتشار واستقرار وتبادل. وانتشار الثقافة يتم إما بشكل عفوي أو إرادي داخلي وخارجي. وثمة جهات تخطط لنشر ثقافتها في المجتمعات الأخرى، وهو ما يسمى عادة بالغزو الثقافي.

والجدير بالذكر أن حركة الثقافة تختلف من عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر. فإذا كانت الثقافة في المجتمعات الأقل تطوراً تمتاز بحركتها البطيئة وفق آليات محددة بسيطة وغير معقدة، فإن حركتها في المجتمعات الصناعية أكثر سرعة وحيوية، ولها آليات متنوعة بالغة التعقيد.

كما أن الثقافة في المجتمعات المتقدمة تخضع للتخطيط والضبط والتوجيه الذي يكفل لها القيام بمهامها التي يرمي إليها أصحاب القرار السياسي. وهذا يعني إجرائياً أن هناك ثقافات ((ملقية)) وثقافات ((متلقية))، والثقافة الأولى موجودة في المجتمعات الصناعية، أما الثانية فإنها من شأن المجتمعات الأقل نمواً، ومنها الدول العربية.

وقد يرتب على هذا التمايز أن المجتمعات الصناعية تملك الكثير من بنوك المعلومات ومن مخابر الثقافة، وهذه وتلك مربوطة بأجهزة المعلومات والقنوات الفضائية. وقد وضعت هذه الآليات في خدمة الثقافة لنشرها هنا وهناك، واختراق العمليات الثقافية في المجتمعات الأخرى، ومنها النامية.

فالعديد من الشخصيات القومية أصبحت تتصرف في جوانب من سلوكها اليومي على الطريقة الأورو- أمريكية (الأوربية الأمريكية)، تطرب على طريقتهم وتلبس حسب أزيائهم وتركب وسائل المواصلات حسب إنتاج ثقافتهم. وكم من قيمة أو وازع أو عادة وتقليد انتشرت من الثقافة الغربية إلى داخل الثقافة العربية، سواء كان

الانتشار عفوياً أو مقصوداً، إذ أصبح من النادر أن تجد مجتمعاً من المجتمعات بعيداً عن تأثير الثقافة الغربية. بمعنى آخر: أصبحنا في عصر الاختراق الثقافي الغربي.

خلاصة القول: شهدنا مؤخراً صعود دور مراكز الأبحاث والدراسات التي تقود وتوجه انتشار الثقافات الأورو- أمريكية، الهادفة إلى تطويع شخصيات الشعوب في العالم الثالث لصالحها.

وبهذا الصدد كتب الشاعر البريطاني الأصل (ت. س. أليوت)... وكثيراً ما تتخذ القوة وسيلة لفرض ثقافة أجنبية على ثقافة أدنى، وهذه المشكلة لا يمكن حلها وهي تتخذ أشكالاً كثيرة. فثمة مشكلة تتصل بثقافة أدنى للمرة الأولى، وثمة مشكلة ثانية عندما تكون الثقافة الوطنية قد بدأت تتحلل فعلاً تحت تأثير الثقافة الأجنبية، وحيث يكون أبناء الوطن قد تشربوا من الثقافة الأجنبية فعلاً أكثر مما يمكنهم طرده في وقت من الأوقات ..... لينضجوا في الخليط الثقافي الذي أوجدناه.

وبطبيعة الحال فإن الخليط إياه تتعدد مواده وتتنوع عناصره إلى حد يمكّن السياسات الثقافية الغربية من احتواء شعوب العالم والهيمنة على تفكيرها.

ثالثاً- قانون التخلي والاكتساب:

تميزت الثقافات قديماً وحديثاً بعمليات التخلي والاكتساب، وكانت هذه العمليات محكومة دائماً وأبداً بالظروف الحضارية لكل أمة. فكلما أحرزت الأمة تقدماً واستقلالاً حضارياً، تمكنت من القيام بعلميات التخلي والاكتساب وفق نواميسها الداخلية وحسب حاجاتها وقدراتها. ويقترن عمق تلك العلميات بمستوى التحولات الاجتماعية التي تتم داخل البناء الاجتماعي. فكلما كانت التحولات متوازنة داخل البناء الاجتماعي بحيث تتم وفق حاجات المجتمع وتتوافق مع إمكاناته، كانت عمليات التخلي والاكتساب متلائمة مع معطياتها الاجتماعية، متوازنة مع الأبعاد الاجتماعية والحضارية التي تذهب إليها التحولات الاجتماعية.

فإذا وصل المجتمع على سبيل المثال إلى مستوى من التطور يملي إلغاء بعض أشكال الملكية وإضافة أشكال جديدة، فإن الثقافة ستعمل على ابتكار عناصر ثقافية جديدة تواكب الملكية الجديدة وتتوافق معها. وهذه الإضافات الثقافية لا تقتصر على عنصر الملكية فقط بل تمتد إلى عناصر ثقافية كثيرة منها المادية والمعنوية ومنها الأخلاقي بشكل يتجانس فيه الإلغاء والاكتساب مع تطور الأفكار ودرجة الوعي الاجتماعي الذي وصل إليه المجتمع ومع منظومة الأفكار التي تشكل فلسفة الثقافة.

ولابد من التأكيد على أن عملية الاتصال الثقافي لها تأثيرها المباشر على عمليات التخلي والاكتساب، فعندما يتم الاتصال بين ثقافة تعتمد على طباعة الكتب على آلات الكترونية كوسائل للطباعة أكثر تطوراً من الآلات السابقة، وتقوم بإنتاج أعداد من النسخ لا توازيها فيها الوسائل القديمة المعتمدة في الطباعة التي تملكها أو تستخدمها ثقافة أخرى، فإن الثقافة التي لا تملك الآلة الجديدة سوف تلجأ تدريجياً إلى التخلي عن الآلات القديمة واكتساب الآلة الجديدة.

ولاشك هذا المثال يمكن جعله نموذجاً لعمليات ثقافية متباينة في مضمونها وكما يمكن تعميمه على العناصر الثقافية الأخرى مثل: الزي، وطرائق كتابة القصة، ووجبات الطعام، ووسائل الركوب، والترفيه...إلخ.

على هذا الأساس تقوم الثقافات بعمليات التخلي والاكتساب دون توقف، وهذه العمليات تشكل بالنسبة لثقافات العالم قانونها الذي يحكم الثقافة ويقودها.

وقد اعتبر العلم الأنثروبولوجي أن تجديد الثقافة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمليات التخلي والاكتساب. كما أن تقويم الثقافة من حيث اعتبارها ثقافة غازية أو مغزوة، حيوية أو تقليدية يتم على أساس قدرة تلك العلميات في المحافظة على الهوية القومية وتطوير معالمها حسب حاجات العصر وتحدياته.

لكن لابد من الانتباه إلى أن الثقافات لا تتماثل أو تتشابه في عمليات التخلي والاكتساب، فالأمر يختلف من ثقافة إلى أخرى، وهناك ثقافات لها قدرة خاصة على التخلي والاكتساب لا تملكها ثقافات أخرى، **هذا يعني أن عمليات الثقافة مرهونة بقدرات الثقافة المتعددة المستويات.**

وتقسم الثقافات حسب القدرات إلى مستويين:

١- الثقافات الديناميكية:

تتميز هذه الثقافات بقدرتها على الحركة والإبداع، ويحتل فيها الإنسان مكانة مرموقة منظمة ومحفوظة بجملة من القوانين والسنن التي لا تقبل أي تعد على حقوقه، وبالمقابل تلزمه بسلسلة من الواجبات التي يؤديها بكل طواعية. كما تتميز تلك الثقافات بقدرتها على توفير الردود وإشباع الحاجيات بشكل لا يقلق الإنسان ولا يدعه ملكاً للضرورات الطبيعية. كما تتوفر فيها التعددية السياسية والحريات الفكرية وحرية القول والعمل، كما تتميز بإمكاناتها في الاختراع والابتكار والإبداع.

٢- الثقافات التقليدية:

وهي الثقافات التي يتحكم فيها الجمود والتقليد وانعدام الحرية، حيث مكانة الإنسان منقوصة ومحفوفة بالمخاطر، كما يضعف فيها القانون وتكافؤ الفرص ويسيطر عليها نظام القيم التقليدي المتخلف الذي لا يساير روح العصر. كما أنها تفتقر إلى القدرة على تلبية حاجات الناس المادية والفكرية والروحية، وتقل فيها فرص العمل كما تقل فيها فرص القدرة على الابتكار والاختراع والاجتهاد والتأويل.

وتشتهر تلك الثقافات بقدرتها على التلفيق والجمع العشوائي بين القديم والحديث مثل الجمع بين الثأر ودور الدولة في محاسبة المتهم أو الجاني، بين الحرية السياسية والاعتقال، بين حقوق المواطن وتعديات السلطة على هذه الحقوق، بين حرية القول والنشر وقانون الرقابة والمنع والمصادرة والاعتقال.

نخلص مما سبق: إن عمليات التخلي والاكتساب في الثقافتين الديناميكية والتقليدية مختلفة في النوع والكيف ومختلفة في المستوى والأبعاد، بحيث نرى أن الثقافتين تنتج عمليات التخلي والاكتساب بناء على سننها وقوانينها الاجتماعية بالتلازم مع قوانين الثقافة.

بينما تخضع تلك العلميات في الثقافات التقليدية إلى تأثير الثقافات الديناميكية، حيث تتدخل هذه الأخيرة في قانون التخلي والاكتساب وتعدل مساره في ترك هذا العنصر واكتساب عنصر آخر يتوافق مع مصالحها. وتصبح عمليات التخلي والاكتساب من صنع القافة الديناميكية لأنها تظل في حالة غزو دائم للثقافات التقليدية.

وأخيراً فإن عمليات التخلي والاكتساب تتأثر بقانون الانتشار الثقافي الذي يتم بناء **على أسلوبين، هما:**

١- الأسلوب العفوي الاختياري: الذي يؤدي إلى انتقال العناصر الثقافية عن طريق الاحتكاك والاتصال والحوار الثقافي.
٢- الأسلوب الإجباري: الذي يؤدي إلى انتقال العناصر الثقافية إما بسبب الحاجة أو بالضغط والإكراه القسري.